عدم صلاحية المقاومة المدنية في تجربة التحرر الوطني الفلسطينية. ولكن قبل عرض هذه الاسانيد، واختبارها، في ضوء الانتفاضة، ينبغي الاشارة الى ان خوض انماط المقاومة المدنية، الدنيا منها والعليا، بالمفهوم الذي سبق تحديده، لم يكن فتحاً جديداً بدأته الانتفاضة في تجربة النضال الفلسطيني. فخلال هذه التجربة الممتدة، لجأ الشعب الفلسطيني الى هذه الانماط منذ البداية. وتتأكد هذه الحقيقة عند مراجعة وثائق الحركة السياسية الفلسطينية التي تعود الى مطلع القرن. ففي العام ١٩٠٩، استخدم النواب الفلسطينيون «مجلس المبعوثان» (البرلمان) العثماني منبراً اعلامياً، وأوضحوا، من خلاله، مخاطر الحركة الصهيونية، وطالبوا بسنّ التشريعات المانعة للهجرة اليهودية الى فلسطين[٢٠]. وبين العامين ١٩٠٨ و١٩١٤، اتسعت دائرة الصحافة في فلسطين، وتبنّت مقاومة التسرّب الصهيوني المتزايد الى جانب النشاط الفلسطيني في «مجلس المبعوثان»[٢١]. وثمّة عشرات من الوثائق التي تثبت انتهاج الشعب الفلسطيني لأنماط المقاومة المدنية كافة، كالاحتجاج لدى هيئات التحقيق الدولية، والمطالب المرفوعة الى التنظيمات الدولية، والوفود المبعوثة الى القوى المعنيّة في اوروبا والولايات المتحدة الاميركية، فضلاً عن أعمال التظاهر، والاعتصام، والمقاطعة، ورفع الشعارات. لقد حفلت سنوات العشرينات بهذه الانماط[٢٢]. وبين العامين ١٩٣٦ و١٩٣٩، خاض الشعب الفلسطيني أطول حالة عصيان مدني عرفتها المنطقة العربية، وذلك بالترافق مع أشكال مختلفة من العنف والمقاومة المسلّحة ضد التحالف الاستعماري البريطاني ـ الصهيوني. وفي الخمسينات، وعلى الرغم من افتقاد المجتمع الفلسطيني لحالة التوازن الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، بفعل احداث النكبة، وعلى الرغم من افتقاد هذا المجتمع لصيغ التنظيم المناسبة، لوحظ ان قطاع غزة، بشكل خاص، شهد انماطاً من المقاومة المدنية، كالتظاهر ورفع الشعارات والتجمهر للاحتجاج على الاعتداءات، وكذلك لاعلان الرفض تجاه مشروعات توطين اللاجئين، أو تدويل القطاع، التي طرحت، بشكل خاص، بعد العدوان الثلاثي الشهير، الذي تضمّن احتلال اسرائيل للقطاع بين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ وآذار (مارس) ١٩٥٧. والذي لا شك فيه، ان تلك المظاهر النضالية، التي تمّت في حدود الممكن، قد ساهمت في صيانة الهوية الفلسطينية للقطاع، وحالت دون تكريس مشروعات توطين اللاجئين التي تداولها بعض الأوساط العربية، والدولية، في ذلك الحين[٢٣].

بدءاً من مطلع العام ١٩٦٥، بعامة، وبعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بخاصة، كانت المقاومة المسلّحة الوجه الاكثر بروزاً للنضال الفلسطيني؛ وكان طبيعياً ان يتمتع هذا النموذج بالحظوة لدى المراقبين والدارسين. والواقع، ان انماط المقاومة المدنية لم تتوقف منذ العام ١٩٦٧ ضد سلطات الاحتلال الاسرائيلية في مختلف انحاء فلسطين. وحول هذا الجانب، قدّم «التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧» عرضاً لمسار النضال الفلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في الفترة بين العامين ١٩٧٧ و١٩٨٧، يستفاد منه تصاعد انماط المقاومة المدنية بشكل ملحوظ[٢٤]. ففي جانب الانماط الدنيا، كان رفض أوامر وقرارات سلطات الاحتلال أكثر الانماط شيوعاً، مع انه يعتبر الاقل فاعلية، لأن هذا الرفض يقتصر، في الغالب، على تسجيل المواقف، بينما تقوم السلطات بتنفيذ أوامرها وقراراتها بالقوة. وفي معظم الاحيان، ينصرف هذا النمط الى رفض سكان الارض المحتلة الاوامر التي ترتبط بواقع حياتهم اليومية، وعلى وجه الخصوص قرارات مصادرة الاراضي. وقد كان من أبرز القرارات التي تعرّضت للرفض قرار ربط شبكة المياه في رام الله والبيره بالشبكة الاسرائيلية، وقرارات اقالة رؤساء البلديات المنتخبين العام ١٩٧٦، وقرارات حظر النشاط السياسي للطلاب، وإلزام أساتذة الجامعات بالتوقيع على تعهّد يقضي بعدم تأييد منظمة التحرير الفلسطينية، وبعض قرارات